

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 1 يناير 2017 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6224)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

اقتصاد قوي في بداية العام الجديد

الإمارات اليوم

03

الإمارات تستقبل عام الخير بكل تفاؤل

تقارير وتحليلات

04

هبوط الريال الإيراني.. المعاني والدلالات

مجلة «ناشونال إنترست»: كيف يجب على ترامب تغيير السياسة الأمريكية

05

في الشرق الأوسط؟

ماذا تعني التقديرات المتباينة بشأن المدى الزمني لمعركة تحرير

07

الموصل من «داعش»؟

شؤون اقتصادية

08

بيكر هيوز: حفارات النفط الأمريكية تتعافى لتنتهي السنة قرب مستوياتها قبل عام

من إصدارات المركز

09

المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيواستراتيجية



اقتصاد قوي في بداية العام الجديد

تسير دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه المستقبل، وفق خطة ورؤية مدروسة وموضوعة بإحكام، من أجل تعزيز قدرة اقتصادها الوطني الفتحي ليكون قادراً على الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، من دون مشكلات أو حتى تخوفات من حدوث أي انتكاسات محتملة. وقد أعرب «صندوق النقد الدولي» في مناسبات عدة عن ثقته التامة بقدرات الاقتصاد الإماراتي، الذي يسير وفق «رؤية الإمارات 2021»، وفي إطار الخطة الاستراتيجية للحكومة الإماراتية، وقدرتها على ضبط الأوضاع المالية. وخلال الفترة الماضية أكد تقرير مشاورات المادة الرابعة، الصادر عن الصندوق، متانة الاقتصاد الإماراتي ومرورته في مواجهة انخفاض أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية العالمية، ولفت التقرير النظر إلى أن الاقتصاد الإماراتي يشهد نمواً معتدلاً في الوقت الراهن برغم انخفاض أسعار النفط العالمية.

وهذه المكانة الاقتصادية والتنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي ترتقي من عام إلى آخر وبثبات واستقرار، على المستويين الإقليمي والعالمي، تعكسها أيضاً المؤشرات والتقارير التي تصدر من حين إلى آخر من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، وفي هذا الإطار فقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً، والحادية والأربعين عالمياً في «مؤشر الازدهار العالمي» لعام 2016، الصادر عن «معهد ليجاتوم» البريطاني، هذا التصنيف الذي يضم 149 دولة حول العالم، والذي يمثل حصول أي دولة على مرتبة مميزة وفقاً له معياراً من معايير كفاءة النهج التنموي الذي تتبناه، وذلك في ظل أن هذا المؤشر يقيس أداء الدول التنموي من مختلف الزوايا، بداية من جودة الاقتصاد، مروراً ببيئة الأعمال، والحوكمة، والتعليم، والصحة، والاستقرار والأمان، والحرية الشخصية، ورأس المال الاجتماعي، وصولاً إلى البيئة الطبيعية. وقد انعكست وتنعكس الحالة الصحية وحالة النضج التي وصل إليها النموذج التنموي الإماراتي، على مدار السنوات والعقود الماضية، على الحياة اليومية للأفراد ومستوى معيشتهم، الذي أصبح من أكثر مستويات المعيشة ارتفاعاً وتميزاً في المنطقة والعالم، في ظل مستويات الدخل السنوي، التي يعد متوسطها السنوي الآن هو سادس أعلى متوسط دخل على مستوى العالم، وهذا المستوى المرتفع من الدخل، إلى جانب توافر الحياة الاجتماعية الآمنة والمستقرة والخدمات والمرافق المتطورة والكفؤة، بجانب النهج المنفتح الذي تتعامل من خلاله القيادة الرشيدة للدولة مع شعبها، قادت الإمارات إلى تصدر ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووضعها أيضاً في المرتبة الثامنة والعشرين عالمياً في «مؤشر السعادة العالمي 2016»، الذي تصدره «شبكة المبادرة الدولية لحلول التنمية المستدامة» بالتعاون مع «معهد الأرض» التابع لـ «جامعة كولومبيا»، متفوقاً على فرنسا وتايلاند وإسبانيا واليابان.

وبجانب هذه الإنجازات هناك العديد من الإنجازات الأخرى، التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي شملت أيضاً تحقيق مراتب ذات مكانة خاصة في مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات الابتكار والإبداع ومؤشرات المساواة بين الجنسين ومؤشرات كفاءة البنية التحتية، ومؤشرات تدني الجريمة، فضلاً عن مؤشرات الثقة بين القيادة والشعب، وغير ذلك، كل هذه المؤشرات تمثل حصيلة إنجازات حققتها الإمارات حتى نهاية عام 2016، وهي أيضاً الأرضية التي تنطلق منها في عامها الجديد 2017، نحو المزيد من التقدم والارتقاء والازدهار.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ومن خلال ما تتمتع به قيادتها الرشيدة من إرادة صلبة وطموح لا ينفذ هي ماضية على طريقها نحو التنمية الشاملة والمستدامة، والتقدم شيئاً فشيئاً نحو إدراك غايتها المتمثلة في التربع على قمة الترتيب العالمي في المجالات كافة.

الإمارات تستقبل عام الخير بكل تفاؤل

تستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة العام الجديد على وقع مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بأن يكون عام 2017 عام الخير. وقد لقيت هذه المبادرة الكريمة تقديراً منقطع النظير من كل أبناء هذا البلد، مواطنين ومقيمين؛ كما أن صداها لا يزال يتفاعل يوماً بعد يوم؛ حيث تلقفها الناس بكل فئاتهم بسرور بالغ، وكأنهم كانوا ينتظرون مثل هذه المبادرة الفريدة من نوعها على مستوى المنطقة والعالم. كيف لا، وقد أصبحت صفة الخير ملازمة للإمارات قيادةً وشعباً؛ بل هي في الأصل نهج ثابت منذ عهد المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه-؛ وأصبحت عنواناً واضحاً لها؛ بل باتت الأنظار تتجه إليها من مختلف مناطق العالم. وفي هذا السياق جاء تأكيد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، في كلمة بمناسبة إطلاق مبادرة «عام الخير» أن «دولة الإمارات العربية المتحدة سبّاقة إلى فعل الخير وتأصيله؛ ترجمةً لقناعاتٍ مستمدةٍ من ثنائية الولاء والانتماء الشاملين لمعتقدنا وإنسانيتنا؛ فحققت العيش الكريم للمواطنين ولكل من يعيش على أرضنا الطيبة، ومدّت يد العون إلى المجتمعات الشقيقة والصديقة لدعم نموها؛ إيماناً منا بتحمل مسؤوليتنا المجتمعية على الصعيدين المحلي والعالمي».

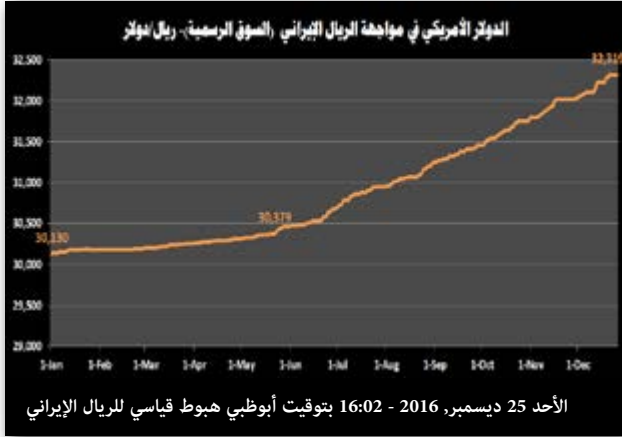
إن الاستجابة الكبيرة والتفاعل الواسع مع مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- ييشران بأن هذه المبادرة ستحقق أهدافها التي وُضعت من أجلها؛ ولعل من أهمها تعزيز المسؤولية الجماعية التي تظهر أن المجتمع الإماراتي، وكل من يقيم على أرض هذا البلد الطيب، تقع عليه مسؤولية تجاه الآخرين في الداخل والخارج؛ وبتشجيع القيادة الرشيدة ورعايتها الكريمة؛ فإن الفرصة متاحة أمام كل فرد من دون استثناء؛ لكي يقدم أفضل ما لديه وما يستطيع؛ إسهاماً منه في مسيرة التنمية التي يشهدها بلدنا الحبيب؛ وهي مسيرة طموحة بكل معنى الكلمة؛ لأن غايتها أن تبقى الإمارات رائدة في كل شيء، وأن تصبح في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2021. ولا شك أن تحقيق أهداف عملية التنمية بجوانبها المختلفة يتطلب شعوراً قوياً بالمسؤولية الجماعية؛ ومن هنا جاء تأكيد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان أن «المسؤولية تشكل قيمةً مجتمعية واقتصادية وإنسانية تعمل مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- على ترسيخها في مؤسسات القطاع الخاص؛ لتمكّنه من المساهمة في مسيرة التنمية التي تتطلب مشاركة قطاعات العمل كافة لدعم وتيرة التطور والتحديث في مناحي العمل الوطني جميعها».

ولا شك أيضاً أن تحمّل الجميع مسؤولياتهم، وانخراطهم بشكل فعّال مع ما تتطلبه هذه المبادرة من «مبادرات فردية ومؤسساتية ومجتمعية» سيحققان الكثير من النتائج الإيجابية للفرد والمجتمع والدولة على حدّ سواء، ومن بينها تقوية الانسجام بين شرائح المجتمع وفئاته المتعددة، وسيعزّزان قيم الانتماء إلى الإمارات، والولاء لقيادتها الرشيدة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يحقق السعادة لشعب الإمارات ليبقى أسعد شعب، وفي الوقت نفسه تعمل على أن يبقى شعب الخير، كما أرادته الوالد المؤسس زايد الخير -طيب الله ثراه.

إن تفاعل المواطنين والمقيمين، ومؤسسات وهيئات القطاعين العام والخاص، وحماستهم الكبيرة لمبادرة رئيس الدولة -حفظه الله- يبعثان التفاؤل في نفوسنا، كما هي الحال دائماً، بأن العام المقبل سيكون -ياذن الله- عام خير، ليس لشعب الإمارات فقط؛ وإنما لكل شعوب المنطقة والعالم أجمع أيضاً.

هبوط الريال الإيراني.. المعاني والدلالات

علقت الحكومة الإيرانية الكثير من الآمال على رفع العقوبات، باعتباره بداية لانطلاق الاقتصاد الإيراني. لكن برغم أن العقوبات ألغيت بالفعل في يناير من العام الماضي، لكن الكثير مما نشدته الحكومة الإيرانية لم يتحقق، بل ظل اقتصادها حبيس حالة مزممة من التردّي داخلياً وخارجياً.



الأموال الأجنبية التمهّل في دخول إيران، برغم كل ما رأيناه من توقيع اتفاقيات شراكة بين إيران والعديد من الدول الأخرى، ما أبقى الاقتصاد الإيراني في حالة من الحرمان وعدم توافر السيولة الأجنبية، ولاسيما الدولار.

كما ارتبط تراجع الريال الإيراني بشكل كبير بالارتفاع الذي طرأ على قيمة الدولار الأمريكي في النصف الثاني من العام، وهو الذي تكّلت بارتفاع قيمته إلى أعلى مستوى لها في أكثر من أربعة عشر عاماً، وذلك نتيجة قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار في الأسبوع الأول من ديسمبر عام 2016، وهو القرار الذي كان منتظراً إلى حد بعيد، ولاقى ترحاباً في العالم، فساعد على اكتساب الدولار زخماً قوياً. كما لا يفصل ما تعيشه العملة الإيرانية الآن من دون شك بالأوضاع السياسية والأمنية المتردية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتورط إيران في العديد من ملفاتها، ما يضيف على مستقبل اقتصادها ضبابية شديدة.

وأخيراً، فإن ما يشهده الاقتصاد الإيراني في الوقت الراهن، يعني أنه لم يتخلص من حالة العزلة التي عاناها طويلاً خلال العقود الماضية، بل إن تخلصه منها بات حلماً بعيد المنال، ولا يتوقع أن يتحقق في الأجل المنظور، وإذا لم تتحسن الأوضاع فإن ذلك يندّر بتعرض الريال للانهايار التام في المستقبل.

انخفضت قيمة العملة الإيرانية «الريال» كثيراً خلال عام 2016، فوفق أسعار السوق الرسمية بدأت بمستوى 30,130 ريال لكل دولار، واختتمته عند 32,319 ريال لكل دولار، بنسبة تراجع تبلغ 7.3%، لكن السوق غير الرسمية تشير إلى تفاقم أزمة تراجع الريال بشكل أكثر وضوحاً، إذ إنها تشير إلى أن القيمة الحالية لهذه العملة في تلك السوق الآن تبلغ 41,300 ريال لكل دولار، ما يعني أنها فقدت نحو 37.1% من قيمتها.

وبشكل عام فإن، العقوبات الدولية التي فرضت على إيران في 2012، وتم تشديدها أكثر من مرة فيما بعد، كانت عاملاً سلبياً بشكل جوهري بالنسبة إلى العملة الإيرانية، إذ إنها أفضت إلى انخفاض قيمة هذه العملة إلى 35000 ريال لكل دولار مقارنة بنحو 10000 ريال لكل دولار قبل العقوبات، فاقدة بذلك نحو 70% من قيمتها. وتأتي المرحلة الحالية، بما تتطوي عليه من صعوبات وتحديات، كإضافة جديدة إلى معاناة العملة الإيرانية. وقد تسارعت وتيرة هبوط الريال منذ إعلان فوز الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، في نوفمبر الماضي، ولاسيما أنه هدد خلال حملته الانتخابية بإلغاء الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، والذي رُفعت بموجبه العقوبات عن إيران، مقابل خفض برنامجها النووي. وما زاد من حدة الانخفاض كذلك، توجه الإدارة الأمريكية الحالية، بقيادة الرئيس الأمريكي باراك أوباما نحو تشديد العقوبات على إيران مرة أخرى.

وجدير بالذكر، أن تراجع قيمة العملة الإيرانية ارتفعت وتيرته في النصف الثاني من عام 2016، وذلك نتيجة عدد من الأسباب المنطقية، السبب الأول فيها هو استمرار معاناة الاقتصاد الإيراني من العزلة برغم إلغاء العقوبات، فالعدد من المؤسسات والمصارف العالمية الكبرى ظلت في معزل عن الاقتصاد الإيراني، ولم تضخ استثمارات تذكر فيه، خوفاً من تعرضها لعقوبات من قبل الدول الكبرى في حال حدوث أي انتكاسة في تنفيذ الاتفاق النووي. وبطريقة التفكير نفسها، فضلت الشركات الكبرى ورؤوس

مجلة «ناشونال إنترست»: كيف يجب على ترامب تغيير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

استعرضت المجلة في تقرير موسع لها آفاق السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، وما يجب عليه القيام به إزاء العديد من قضايا وأزمات المنطقة.



ملحة لأمريكا في الشرق الأوسط، هي تقليل إنفاق الدماء الأمريكية والأموال، وتجنب الأفعال التي تحفز الأفعال الانتقامية العنيفة.

كيف ستتعامل إدارة ترامب مع أزمات الشرق الأوسط؟

تشير المجلة إلى أن سوريا ستكون القضية الأساسية في القضايا العاجلة، التي تحتاج إلى تحرك. ولكن المشكلة أن الولايات المتحدة لا تملك مصلحة هائلة في التركيبة السياسية لمستقبل السلطة في دمشق. شعار «الأسد يجب أن يرحل» يجب التخلص منه. يوفر الأسد أقرب شيء إلى الاستقرار، الذي عاشه المواطن السوري. البديل الوحيد في الصورة لن يكون أفضل للاستقرار، وعرضة ليكون أقل جاذبية فكرياً. وأكبر مساهمة إيجابية يمكن للولايات المتحدة فعلها بشأن الوضع السوري، يتضمن عدداً من الحلول الدبلوماسية، التي تشجع أطرافاً خارجية، لتعزيز عدم تسارع الوتيرة ودعم التنازلات.

ولتقديم عدد من الحلول الدبلوماسية، تتجاوز الاحتكاك الثنائي بين الولايات المتحدة وروسيا، التي وضعت عدد من الحلول الفاشلة لوقف إطلاق النار، فإن الأمر يتطلب تدخل تركيا وإيران ودول الخليج. يجب أن تبني الدبلوماسية الأمريكية على المصالح المشتركة، في عدم رؤية مذابح

أشارت المجلة إلى أن العديد من أهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، في حاجة إلى إعادة نظر، فعلى سبيل المثال، ما زالت قضية النفط مهمة، على الرغم أن أهميتها لا ترتبط بشكل كبير بالاستهلاك المحلي (الأمريكي)، بقدر ما ترتبط بالاقتصاد العالمي. كما أن هدف تقليل العنف المتطرف يعتبر مصلحة استراتيجية أخرى في الشرق الأوسط، لأن العنف والإرهاب قد يؤثران سلباً في المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم. وعلى الرغم من أن الربط بين الوضع على الأرض في الشرق الأوسط، والتهديد الإرهابي في الغرب، أمر مبالغ فيه، فإن الأحداث في المنطقة، تؤدي إلى هجمات في المناطق الأخرى. ولهذا فإن لدى الولايات المتحدة مصلحة في الهزائم المتتالية لجماعة داعش.

وترى المجلة أن الحد من تزايد الأسلحة، يجب أن يكون ضمن أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة، وتعتبر إيران، التي تملك برنامجاً نووياً، بمنزلة جرس الإنذار، حيث تراجعت عن برنامجها النووي، وأي طريق لأسلحة نووية، تم منعها من قبل اتفاقيات متعددة الأطراف، تمت في عام 2015. ويقدم الاتفاق نموذجاً لجهود عدم الانتشار النووي، التي تشمل قيوداً أكثر صرامة، ورسداً شاملاً لأي دولة تريد برنامجاً نووياً. في الوقت الحالي، يمثل انتشار الأسلحة التقليدية المشكلة الكبيرة، مثل انتشار ترسانة الأسلحة في ليبيا، بعد سقوط القذافي.

وتملك الولايات المتحدة أيضاً، مصلحة في منع الصراعات المسلحة، التي أصبحت شديدة إلى درجة أن المعاناة الإنسانية تصاعدت، وعدم الاستقرار واللاجئين تم تصديرهما. والنقطة الأساسية التي يجب تذكرها، هي أن هذا التأثير السلبي الذي يجب تجنبه، يأتي من الصراعات المسلحة نفسها، أكثر من نتائجها. وأكثر مصلحة



تشكيل العلاقة، لتجنب تشابكها مع النظام أو اتهامها بإبعاد أصدقائها، كما تم اتهامها بعد تخليها عن مبارك. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية من المهم أن تتحرك الإدارة الأمريكية الجديدة لحلها والعمل على استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخاصة أن هذا الأزمة يتم استغلالها مراراً وتكراراً من قبل الجماعات المتطرفة. وعلاوة على ذلك، فإن الوقت حان لإيجاد حل الدولتين. وما يجب أن تفعله الإدارة الجديدة، يعتمد على ما ستفعله إدارة أوباما في أيامها الأخيرة. لكن التركيز يجب أن يكون على الأرجح، متعلقاً باشتراك أجهزة متعددة من الأمم المتحدة، مثلما هي الحال مع قرار مجلس الأمن الأخير بشأن إدانة الاستيطان الإسرائيلي، مثل هذا النهج المتعدد، يمكن أن يتباين مع الإجراءات الأحادية التي كانت غير مساعدة، ومثلت اعترافاً ضمناً بأن الولايات المتحدة ربطت نفسها في عقدة سياسية بالحفاظ على مصالح إسرائيل، وبالتالي لم تكن السياسة الأمريكية فعالة. وترى المجلة أن استمرار تعثر جهود تسوية القضية الفلسطينية، يعني أن إسرائيل لن تعيش أبداً في سلام، ولن تكون علاقات طبيعية مع جيرانها. وتخلص المجلة في تقريرها إلى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى الابتعاد عن الشرق الأوسط في بعض المشكلات، ولكن ليس في المجمع.

يجب أن تبتعد عن سياسة التدخل، التي جعلت المنطقة منطقة استنزاف لحياة وموارد أمريكا.. وتحتاج إلى التخلي عن المشاكل الإقليمية، ولكن مع ذلك، فإن إدارة ترامب ستحتاج إلى الاستمرار في إعطاء اهتمام سياسي بالمنطقة، والمساعدة في حل أزماتها، حفاظاً على مصالحها من ناحية، ومنع الجماعات المتطرفة من استثمارها من ناحية ثانية.

مستمرة إلى أجل غير مسمى في الوقت الذي تتعرف فيه إلى الدوافع الخفية لهذه المصالح. أما فيما يتعلق بالتعامل مع داعش، فإن هناك مصلحة للولايات المتحدة في تدمير داعش. ولكن مع ذلك لا يوجد مكسب صافٍ لمصالح الولايات المتحدة، إذا كان وجود قليل لداعش، يعني وجوداً أكبر لجبهة فتح الشام، فرع القاعدة الذي يقاتل بجانب المعارضة المعتدلة في سوريا. في بعض الظروف يعتبر النظام أقل بديل محتمل سيئٍ لداعش.

وفي العراق، سيتم التخلص من وجود داعش في الموصل، بمجرد وصول الإدارة الجديدة. وستكون الأسئلة بشأن كيف يمكن تزويد بعض المناطق بالإدارة المدنية؟ وكيف ستتم مكافحة التمرد المحتمل، الذي طال أمده في شرق العراق؟ لا تملك الولايات المتحدة رسم طرق السيطرة والمسؤولية، ولكنها تملك مصلحة في تقليل القتال بين معارضة داعش، التي تؤدي لعدم الاستقرار في هذا الجزء من العراق. بعض الأطراف ذات الصلة، مثل تركيا وميليشيات الأكراد والحكومة المركزية في بغداد، يعتبرون أصدقاءً لأمريكا، ما يمكن استغلاله لتقليل الآثار المحتملة في العراق. وتشير المجلة إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة، يجب أن تواجه قضايا أكبر في العراق، كالمساعدة في تحقيق الأمن والاستقرار الشامل هناك، من خلال استخدام الدبلوماسية لتشجيع آخرين، وخصوصاً دول الخليج، لدعم حكومة العبادي. أما فيما يتعلق بكيفية التعامل مع إيران، فتشير المجلة إلى أن على إدارة ترامب أن تركز على التنفيذ المستمر للاتفاق النووي، الذي يحد من قدرات طهران النووية؛ لأن أي خرق في هذا الاتفاق سيؤدي إلى انتكاسات في منع الانتشار النووي، ويفتح الطرق لإيران لبناء سلاح نووي. هذا الاتفاق أزال الأغلال من دبلوماسية أمريكا الإقليمية، ويجب أن يبنى لمنع إعادة إنتاج القدرات النووية.

وتشير المجلة إلى أنه في أماكن أخرى بالشرق الأوسط، ينبغي اتباع نهج انتقائي في بعض القضايا، حيث تعتبر مصر مهمة للولايات المتحدة بسبب مساحتها ومكانتها في العالم العربي، كما أن مصالح الولايات المتحدة في التعاون الأمني مع مصر، لازالت موجودة، ولكن يجب على واشنطن

ماذا تعني التقديرات المتباينة بشأن المدى الزمني لمعركة تحرير الموصل من «داعش»؟

التقديرات المتباينة التي صدرت خلال الأيام الماضية بشأن المدى الزمني لانتهاه من معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم «داعش» تكشف في جانب منها عن أوجه قصور في تقييم قدرات التنظيم، وخاصة أن الفجوة في هذه التقديرات تبدو كبيرة، ما بين عامين كما جاء في تصريح القائد الأمريكي لقوات التحالف الدولي، وثلاثة أشهر كما في تصريحات رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي.

على ذلك من أنه بالرغم من دخول عملية تحرير الموصل شهرها الثالث، ما زال مسلحو «داعش» يسيطرون على ثلاثة أرباع المدينة التي يقيم فيها نحو مليون شخص. ثانياً نقص خبرة الجيش العراقي في اقتحام المدن، حيث كان التصور بأن عملية تحرير الموصل ستتم سريعاً، استناداً إلى ما تم إنجازه في بداياتها، حينما نجحت قوات الجيش العراقي، مدعومة بميليشيات الحشد الشعبي والقوات الكردية في تطويق مداخل المدينة، لكن مع محاولات الوصول إلى عمق القرى والمدن، بدأت تظهر الصعوبات التي تتسم بها المعارك داخل المدن، وخاصة في ظل كثافة كبيرة للمدنيين داخل أحياء الموصل، التي كان الوصول إلى أطرافها الشرقية البداية الحقيقية لانخفاض وتيرة التقدم في كل الجبهات بشكل عام، هذا فضلاً عن اعتماد مسلحي «داعش» على العتبات النافسة والسيارات المفخخة والقناصة



وشبكة من الأنفاق، فضلاً عن معرفتهم الجغرافية بالمنطقة، وهي عوامل أسهمت جميعها في بقاء عملية تحرير الموصل. ثالثاً هناك تقديرات تشير إلى صعوبة القضاء على تنظيم «داعش» بشكل نهائي في الموصل، لأن ذلك يرتبط بعوامل أخرى من بينها المصالحة السياسية ومستقبل العلاقة بين مكونات الشعب العراقي المختلفة، وفي هذا يرى مراقبون أن التحدي الأبرز الذي يواجه معركة تحرير الموصل يتعلق باستمرار مخاوف القوى السنية من ممارسات ميليشيات الحشد الشعبي، على ضوء الانتهاكات التي تقوم بها هذه الميليشيات ضد السنة في بعض المناطق التي تم تحريرها في الموصل، وهو الأمر الذي قد يوظفه التنظيم دعائياً لإعطاء الانطباع بأن معركة تحرير الموصل ليست سوى غطاء لاستهداف السنة.

بعد مرور أكثر من شهرين على انطلاق معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم «داعش»، لا تبدو في الأفق أي مؤشرات على قرب الانتهاء من هذه المعركة في المدى المنظور، خلافاً لبداياتها التي اتسمت بسرعة الإنجاز، الأمر الذي أعطى انطباعاً بأن طرد التنظيم من المدينة بات قاب قوسين أو أدنى، لكن سرعان ما ظهرت الصعوبات التي تواجه قوات الجيش العراقي، لدرجة دفعت القادة إلى إرجاء المعركة لأيام، ثم استئنافها مؤخراً. لكن ما يلفت الانتباه هو تباين التقديرات بشأن المدى الزمني المتبقي لانتهاه من معركة تحرير الموصل، فقد قدر الفريق ستيفن تاونسند القائد الأمريكي لقوات التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش» المدة التي سيستغرقها للقضاء على التنظيم في مدينة الموصل العراقية والرقعة السورية بعامين، بينما قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إن القضاء على

تنظيم «داعش» يحتاج إلى ثلاثة أشهر. واعتبر في مؤتمر صحفي في بغداد أن القوات العراقية تخوض حرب استنزاف على «الإرهاب» على عكس ما كان يجري سابقاً، وذلك خلافاً لتقديرات سابقة له توقع فيها استعادة الموصل من تنظيم «داعش» قبل نهاية العام الحالي.

اختلاف التقديرات حول المدى الزمني لانتهاه من معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم «داعش»، يشير إلى أمور عدة، أولها التباين في تقييم قدرات التنظيم، سواء فيما يتعلق ببنية التسليحية أو البشرية، ففي الوقت الذي أشار فيه قادة في الجيش العراقي سابقاً إلى أن العديد من قيادات وعناصر داعش هربوا من الموصل إلى سوريا، فإن هناك تقييمات أخرى تشير إلى أن هناك ما يزيد على خمسة آلاف مقاتل ما زالوا في الموصل، ولديهم قدرات تسليحية عالية، وليس أدل



بيكر هيوز: حفارات النفط الأمريكية تتعافى لتنتهي السنة قرب مستوياتها قبل عام

209 منصات حفر نفطية في 28 أسبوعاً من 31 أسبوعاً. وتراجع عدد منصات الحفر النفطية من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في أكتوبر 2014 إلى أدنى مستوياته في ست سنوات عند 316 منصة في مايو الماضي. وقال محللون إنهم يتوقعون أن تزيد شركات الطاقة الأمريكية إنفاقها على أنشطة الحفر وتضخ المزيد من النفط والغاز الطبيعي في السنوات المقبلة وسط توقعات باستمرار صعود أسعار الطاقة. وبلغ إجمالي عدد حفارات النفط والغاز في نهاية عام 2016 عدد 658 منصة بانخفاض نسبته ستة بالمائة عن نهاية العام الماضي عندما بلغ عدد المنصات 698 منصة.



اختتمت الحفارات النفطية الأمريكية عام 2016 دون مستويات العام السابق بقليل، إذ زادت شركات الطاقة الأمريكية عدد المنصات هذا الأسبوع في إطار التعافي الأكبر منذ تضرر السوق من تخمة عالمية في المعروض من الخام استمرت على مدار عامين. وقالت شركة بيكر هيوز للخدمات: إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بواقع منصتين في الأسبوع المنتهي في 30 ديسمبر 2016، ليرتفع إلى 525 منصة وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر 2015. ومنذ أن تعافت أسعار الخام من أدنى مستوياتها في 13 عاماً في فبراير 2016 إلى نحو 50 دولاراً للبرميل في مايو 2016 أضافت الشركات

حكومة الوفاق الليبية والبنك المركزي يتفقان على التعاون في عام 2017



قالت حكومة الوفاق الوطني الليبية والبنك المركزي في طرابلس: إنهما اتفقا على العمل معاً لمعالجة المشكلات الاقتصادية الملحة في 2017. وتواجه حكومة الوفاق صعوبات لبسط سلطتها منذ أن وصلت إلى طرابلس في مارس الماضي، ومثل غياب سيطرتها على الأوضاع المالية العامة للبلاد معوقاً أمام تحقيق ذلك الهدف. وتشكلت حكومة الوفاق للتوفيق بين حكومتين متنافستين تشكلتا في طرابلس وفي شرق ليبيا في 2014 ولإنهاء الصراع بين الجماعات المسلحة المؤيدة لكل منهما لكنها واجهت مقاومة من العديد من الفصائل. ويمانع البنك المركزي في صرف التمويل العام قبل أن تحصل حكومة الوفاق على تأييد البرلمان الموجود في شرق البلاد وهو ما لم يتحقق إلى الآن.

المعادن الصناعية تختتم عام 2016 على ارتفاع بعد بداية ضعيفة

ضخمة في الإمدادات، لكن المعنويات تحسنت خلال العام، إذ ضخت السلطات الصينية أموالاً في الاقتصاد الكثير منها في البنية التحتية. وسيكون من شأن حلول السنة الصينية الجديدة في الربع الأول من العام القادم تباطؤ نشاط قطاع الصناعات التحويلية في الوقت الذي تقبج فيه العملة الأمريكية عند أعلى مستوى في 14 عاماً، ما يجعل المعادن المقومة بالدولار أعلى ثمناً للشركات غير الأمريكية. وسيظل التركيز العام القادم على الصين التي تمثل نصف الطلب العالمي على المعادن الأساسية.



سجلت المعادن الصناعية أداءً سنوياً هو من بين الأفضل في تاريخها في الأعوام الأخيرة مع زيادة المشتريات بفعل انحسار المخاوف بشأن الطلب والتوقعات بتقلص الإمدادات، ما قاد الزنك إلى الارتفاع إلى أعلى مستوى في تسعة أعوام. وأنهى الزنك عام 2016 في بورصة لندن للمعادن على ارتفاع بنسبة 60 بالمائة مقارنة بعام 2015 في حين صعد القصدير 45 بالمائة وزاد النيكل 14 بالمائة والنحاس 18 بالمائة في أول ارتفاع سنوي منذ 2012. وبدأت الأسواق العام على نظرة قاتمة مع ضعف نمو الطلب في الصين أكبر مستهلك وزيادة

المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيواستراتيجية



تأليف: سيار كوكب الجميل
تاريخ النشر: 2003

وفيما تشير الدراسة إلى تجانس المنطقة الخليجية اجتماعياً وإثنوغرافياً، فإنها تخلخلت سياسياً وعسكرياً حتى بدايات القرن السادس عشر، في ظل وقوع أبرز مناطقها الساحلية تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وعليه فإن بداية القرن السادس عشر تشكل منطلق التاريخ الحديث للمنطقة كاملة. وتبين الدراسة تأثير القوى الاستعمارية في الخليج، ولاسيما البرتغالية في القرن السادس عشر، والبريطانية في القرن التاسع عشر، لافتة النظر إلى الإسهام الكبير للتأثير البريطاني في البناء التاريخي للكيانات السياسية في منطقة الخليج العربي.

وعن أبرز التشكيلات والبنى التاريخية الخليجية المعاصرة، فتقول الدراسة إنها ولدت شرعيتها التاريخية في القرن الثامن عشر، حيث أسس السادة البوسعيديون مملكتهم العمانية في الجنوب، كما شهد القرن الثامن عشر أولى التجارب الاتحادية السياسية العربية الناجحة المتمثلة في اتحاد القواسم واتحاد بني ياس، والتي نجحت في الحفاظ

تحاول هذه الدراسة استكشاف مستقبل منطقة الخليج العربي استناداً إلى معطيات تاريخية وجغرافية واستراتيجية عدة، من واقع دراسة الطبيعة الجيوستراتيجية المهمة للمنطقة، كونها إحدى أبرز زوايا مربع أزمت الشرق الأوسط، باعتبار امتلاكها لثروة النفط الاستراتيجية، وتتضمن الدراسة ثلاثة مباحث أساسية، في المبحث الأول: جيوتاريخية الخليج العربي الإقليمية، حيث تم تناول المجال الإقليمي في الجغرافية التاريخية لمنطقة الخليج العربي وعناصره الأساسية. وفي المبحث الثاني: تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية، وتم تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية المقسمة إلى أربعة أقسام هي: الخليجية المركزية المتصفة بالتضامنية، والسعودية المجاورة المتصفة بالتحالفية ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراقية الرأسية المتصفة بالخصوصية البرية-النهرية، والإيرانية المحيطة المشاركة بسواحلها البحرية. وفي المبحث الثالث: المجال الحيوي للخليج العربي: العناصر الجيوستراتيجية، وقد ناقشت الدراسة المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي بدءاً من اكتشاف النفط حتى نهايات القرن العشرين.

في المبحث الأول تناقش الدراسة الفواصل بين النطاقين العربي والإيراني، التي كان لها فعلها المؤثر في الموارث التاريخية المتراكمة في أوضاع المنطقة، إذ كان للترسبات التاريخية لكل من الصراعات السياسية والتاريخية والعلاقات الثقافية والحضارية في المنطقة، أثرها البالغ في تركيب الأحداث السياسية والأوضاع الاجتماعية التي أفرزتها في القرن العشرين، وتقسّم الدراسة المجال الإقليمي في المنطقة إلى نطاقين جغرافيين أساسيين هما: النطاق الإقليمي العربي، والنطاق الإقليمي الإيراني، ويفصل بين هذين النطاقين فواصل إقليمية وسكانية، أما الفواصل الإقليمية بين بلاد العرب وإيران فإنها تتنوع جغرافياً بطبيعتها الجبلية والتموجة والسهلية والمائية والصحراوية من الشمال العراقي حتى الجنوب العماني، بينما تتنوع الفواصل السكانية والأنثروبولوجية والقومية بين بلاد العرب وإيران بحكم التباين الإثنوغرافي منذ القدم، ومن أبرز السكان القدماء الذي استوطنوا الأقاليم الغربية لإيران، وشكلوا فواصل سكانية بين العالمين العربي والإيراني، الأذريون والتركمانيون والأرمن والأكراد والعربستانيون والسيستانيون.

أما عن الكتلة الجيوتاريخية العراقية النهرية الرأسية، التي تعد عمقاً استراتيجياً يربط منطقة الخليج بأوروبا عبر كل من تركيا باتجاه البحر الأسود، وبلاد الشام باتجاه البحر المتوسط، فإن الدراسة تعتبر المطالبة العراقية بالكويت، ما هي إلا مطالبات رسمية سلطوية زعاماتية وسياسية أيديولوجية فقط، فلم تكن هذه المطالبات شعبية جماهيرية أو اجتماعية وطنية، إذ ثمة تلاق اجتماعي حضري وانصهار قبلي وتلاحم سكاني بين الخليجيين والعراقيين والنجديين. في المبحث الأخير من الدراسة، تعرّف الدراسة مصطلح المجال الحيوي بأنه: «النطاق الاستراتيجي أو الحيز الجغرافي الخصب الجاذب للقوى الدولية دوماً وليس في التحرك والتفاعل فحسب، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والمرتكزات»، وتتوقع الدراسة أن تكون منطقة الخليج العربي أبرز منطقة استراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ليس بسبب استحواذها على مصادر الطاقة الأساسية «النفط» فقط، بل بسبب مكانتها الجغرافية الاقتصادية المركزية للعالم والمحيطية للمنطقة بشكل كامل أيضاً، وتحدث الدراسة عن كون منطقة الخليج العربي تعد مجالاً جغرافياً- إقليمياً في حيزه المكاني وعناصره الجيوسياسية، وهي جزء حيوي من إقليم واسع وكبير هو الشرق الأوسط، إلا أن هذا لا يعني اعتماد الشرق الأوسط كله على المنطقة المملوءة بالثروات فتصبح عالية اقتصادية على المنطقة، كما تشير الدراسة إلى طبيعة هذا الوضع، فإن الخليجيين في بيئاتهم الاجتماعية ومنظوماتهم السياسية عانوا ثقل التنافس الدولي الاستعماري. واختتمت الدراسة بالمطالبة بتكريس رؤى جديدة للإقليم الخليجي، سواء من قبل زعمائه المعاصرين أو القادمين ومن قبل نخبته العليا حالياً ومستقبلاً، تكون هذه الرؤى بمنزلة الفهم الحقيقي لما يمكن أن تكون عليه صورة مستقبل الإقليم بعد، فهناك حاجة ماسة إلى ترتيب العلاقات الأمنية والإقليمية للمنطقة في المستقبل، كما تضيف الدراسة أن ترتيب البيت الخليجي في مركزته ومحيطه وتوفير أمنه الإقليمي، يتطلبان قبل كل شيء تنمية التفكير السياسي بمستقبل المنطقة وتجاوز تناقضات علاقات مركز المنطقة بمحيطها وعلاقات الداخل بالخارج، مهما كانت درجة طبيعة الاختلاف التي تقف حجر عثرة إزاء التقدم لتشكيل كتلة استراتيجية واقتصادية خليجية مؤثرة في الميزان الدولي.

على أمن المنطقة من النفوذيين الفرنسي والبريطاني في المنطقة، كما كان لهم أثرهم في صناعة جغرافيتهم السياسية الحديثة خاصة في الحفاظ على بلادهم من التوسع الإيراني زمن الشاه.

في المبحث الثاني تصنف الدراسة القوى الإقليمية الخليجية إلى أربعة تصانيف، الكتلة الجيوتاريخية التضامنية المركزية، حيث عانت منطقة الخليج العربي المركزية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، هيمنة القوى والمصالح الأجنبية، أوروبية «برتغالية وهولندية وفرنسية وبريطانية» حتى منتصف القرن العشرين، وأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا الوضع يؤكد، بحسب الدراسة، أهمية المنطقة الاستراتيجية حتى قبل اكتشاف النفط بقرون. وتستعرض الدراسة أبرز سمات المركزية الخليجية-العربية، وهي الهوية الاجتماعية والثقافية، والشرعية السياسية والتاريخية، التي ظهرت بمظاهر عدة كان من أبرزها السياسة الاتحادية، مثل اتحاد القواسم وتحالف بين ياس، التي توجت بتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، التجربة الاتحادية العربية الخليجية الناجحة والمميزة تاريخياً.

أما عن الكتلة الجيوتاريخية السعودية المجاورة التي تلتصق بالكتلة المركزية الخليجية برأ على امتداد واسع من الأراضي المفتوحة، فهي، بحسب الدراسة، الكتلة الوحيدة الفاعلة من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتأثيرها البالغ في استراتيجية الأحداث الخليجية، ليس باعتبارها دولة خليجية فحسب، بل باعتبارها قوة إقليمية في المحيط الإقليمي الخليجي، الذي يتألف من ثلاث قوى إقليمية هي: إيران والعراق والسعودية، وفيما يخص الكتلة الجيوتاريخية الإيرانية المحيطية الإقليمية، تشترك إيران بحدود من الطرف الشرقي مع العالم العربي يقدر طولها بـ 3160 كيلومتراً، وتمتد على خطوط التماس البرية والنهرية والبحرية مع العراق ودول الخليج العربي كاملة، وهي أطول مسافة حدودية تجمع بين العالم العربي ودولة واحدة من دول جواره الجغرافي، فضلاً عن كونها أطول حدود إيرانية مع أي قومية أخرى، وتوضح الدراسة أن إيران المعاصرة هي حصيلة مزج تاريخي بين وازعين قومي إثني، وديني مذهبي، أسهما في إنشاء أكبر دولة قومية متنوعة ودينية مذهبية في آن واحد، ليس في الإقليم وحده، بل في العالم الإسلامي الحديث كله.